



الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

الفصل بين (قد) والفعل في الدرس النحوي عرض ومقارنة

**Comparison and Presentation of the
Separation between the Particle (Qad) and the Verb in
the Grammatical Study**

د. نايف بن حميد السناني

أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

البريد الإلكتروني: nxn2000@hotmail.com

المستخلص

يكشف هذا البحث عن حكم الفصل بين "قد" الحرفية بالفعل بعدها، وتفصيل القول فيما ظاهره التعارض بين الحكم النحوي الذي قرره النحويون وما ثبت بالاستعمال اللغوي عن فصحاء العرب، ومن بعدهم من النحويين واللغويين حول حكم الفصل بالنفي، وتناول البحث ما دار في هذه المسألة عند المحدثين. وقد حاول البحث المواءمة والوصول إلى نتيجة يمكن التعويل عليها، والوقوف على التصور الصحيح الذي أراده النحويون في شرطهم عدم الفصل، وكيف يمكن التوفيق بينه وبين ما أثبتته السماع الصحيح عن العرب.

الكلمات المفتاحية: قد الحرفية - الفصل - الدرس النحوي.

Abstract

This research unravels the rule of separating the particle "Qad" from the verb after it, and the detail of the saying in what appears to be the contradiction between the grammatical rule that was decided by the grammarians and what was proven by linguistic use from the eloquent Arabs, and their successors among the grammarians and linguists about the rule of separation by the negation. The research addressed what this issue entails by the contemporary scholars.

The paper tried to harmonize and reach a reliable finding and identify the correct perception that the grammarians wanted in their non-separation condition, and how it can be combined with what has been proven by the correct hearing from the Arabs.

Keywords: The particle "Qad" - Separation - Grammatical Study.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلاله، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

فإنَّ النحاة في كتبهم أسهبوا في الحديث عن حروف المعاني؛ لتأثيرها الواضح في الجملة ومعنى السياق، و(قد) من الحروف التي فصل النحويون في أحكامه، ومعانيه، وما يختص به، وتناوله المحدثون تفصيلاً وإجمالاً.

ولكن مما يسترعي الانتباه في هذا الحرف، ما أثاره بعض المتأخرين حول صحة الفصل بين الفعل و(قد) بلا النافية، وما حصل بينهم من أخذ وردّ، واختلاف فهمهم وتفسيرهم لكلام النحاة المتقدمين والمتأخرين، ونقض بعضهم القاعدة النحويّة بما أورد عن العرب شعراً ونثراً.

وعند النظر في خلافهم وما أوردته كل فريق من حجج، واستناد المانعين إلى القاعدة النحوية، وإغفالهم ما أوردته المجيزون من شواهد، وتوقف بعض المعاصرين عن القطع في المسألة، كل هذه التجاذبات أوقعت في نفسي ضرورة تقصي البحث في المسألة، والوقوف عليها في كتب النحويين؛ لمعرفة سبب الخلاف، وكيف حدث؟ ومن أين نشأ؟ وكيف يؤول ما ورد عن العرب شعراً ونثراً؟ ولماذا عدّه بعض المتأخرين من الأخطاء الشائعة؟

وقد سبق هذا، وقوف الباحث على دراسة بعنوان: (قد مع الفعل المضارع بين التقليل والتحقيق في القرآن الكريم) في مجلة جذور العدد (٦٢) للدكتور عبد الله الثمالي أوصى فيها بدراسة المسألة.

وتكمن أهميّة البحث في محاولة المواءمة بين الحكم النحوي في عدم الفصل بين (قد) ومدخولها، وبين ما ورد عن العرب من شعرٍ ونثرٍ لا يتفق مع ما تتابع النحويون

الفصل بين (قد) والفعل في الدرس النحوي - عرض ومقارنة، د. نايف بن حميد السناني

على تقريره، وإن كان بعض المعاصرين تناول هذه المسألة إلا أنَّ الحاجة ما زالت قائمة في جمع ما تفرق في المسألة، وسدَّ النقص الذي قصَّر فيه بعضهم عند تناولها، إذ كانت طبيعة أعمالهم تحتم عليهم الاختصار على الإشارة فقط إلى منع الفصل في التركيب أو إجازته، دون الإسهاب والتطويل الذي يجليّ صورة المسألة وأسباب التباين والاختلاف بين المجيزين والمنايعين.

وللوصول إلى هذا الهدف اختار البحث المنهج الوصفي المقارن، واقتضت طبيعته أن ينتظم في أربعة مطالب موزعة على مبحثين، ثم خاتمة تبرز أهمَّ النتائج.

المبحث الأول: أحكام (قد) الحرفية عند النحاة ودلالاتها

المطلب الأول: أحكام (قد) الحرفية عند النحاة:

تنقسم حروف المعاني بحسب علاقتها بغيرها إلى: حروف مختصة، إما أن تختص بالاسم أو تختص بالفعل^(١)، وأخرى غير مختصة وتسمى المشتركة، فتدخل على الأسماء والأفعال^(٢)، وقد أفاض النحويون في الحديث عن الاختصاص وعدمه بالأسماء والأفعال؛ لما له من أثرٍ على القاعدة النحوية، وقد نال الاختصاص في حروف المعاني الحظَّ الأوفر من جهد النحاة، دون اختصاص الفعل بالاسم، ولعل الاختلاف في اختصاص الحرف وعمله، كان سبباً في هذا التوسع والجهد المبذول من النحويين^(٣). والاختلاف الذي يدرسه البحث ناشئ عن تصور النحاة لمعنى الاختصاص، ولمناقشة هذا التصور، يمكن النظر إليه من ناحيتين:

الأولى: ناحية التركيب، وتقديرهم أنَّ المختصَّ بالفعل إن لم ينزل منه منزلة الجزء فحقه العمل^(٤)، فاخصاه به من الناحية التركيبية أوجب له العمل فيه إن لم يعامل معاملة الجزء منه، فإن عومل معاملة الجزء منه وجب فيه عدم الفصل بين الحرف ومدخوله.

(١) انظر الحسن المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١،

١٩٩٢) ص ٢٥.

(٢) انظر عمر بن ثابت الثماني، شرح اللُّمع لابن جني، (القاهرة: دار الحرم للتراث، ٢٠١٥)

: ١٨١.

(٣) انظر عبد الله عياصرة، نظرية الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة،

(عمّان: مطبعة السفير، ط ١، ٢٠١٥) ص ٨٥.

(٤) المرادي، مرجع سابق، ص ٢٦.

الفصل بين (قد) والفعل في الدرس النحوي - عرض ومقارنة، د. نايف بن حميد السناني

وهذا الحكم لم يقتصر على الأفعال دون الأسماء، ولم يقتصر على اختصاص الحرف بالفعل أو الاسم، ولم يعارض هذا الأمر إلا بعض علماء النحو الذي أرادوا إلغاء فكرة العامل عند النحاة، أو لم يتحمسوا لإثبات قوة تأثير العامل فيما بعده^(١).
الثانية: ناحية المعنى والدلالة، فقد ربط بعضهم عدم الانفصال بسبب الاختصاص الذي يحدثه الحرف في المعنى بعد اتصاله بمدخوله، وسيأتي التفصيل عن هذا في المطلب التالي^(٢).

أمّا (قد) وهو الحرف الذي يعالجه البحث، فيندرج عند النحويين في قائمة الحروف المختصة بالدخول على الأفعال الماضية والمضارعة، وهو وإن كان له تأثير على الدلالة الزمنية للفعل - وسيأتي بيانه -^(٣) إلا أنه لا يحدث تأثيراً على مستوى الحكم النحوي؛ والسبب في ذلك أنهم عدّوه كالجزء من الفعل، فشبهه بـ(السين) و(سوف) في الأفعال^(٤)، وبالألف واللام في الأسماء^(٥).

أمّا تشبيهه بـ(السين) و(سوف) فيأتي من اتفاق هذه الحروف بتأثيرها على زمن الفعل، فعند دخول (قد) على الماضي تُغيّر معناه وتُقَرِّبه إلى الحال، قال العُكْبَرِي: «وأمّا (قد) فتدخل على الماضي والمستقبل، ثم إنّها تقرب الماضي من الحال، وهذا

(١) عياصرة، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) انظر البحث ص ٩.

(٣) انظر البحث ص ٩، وما بعدها.

(٤) انظر عبد الله بن الحسين العكبري، اللُّبَاب في علل البناء والإعراب، (بيروت: دار الفكر

المعاصر، ط ١، ٢٠٠١) ١: ٢٠٨.

(٥) انظر ابن يعيش موفق الدين النحوي، شرح المفصل، (الكويت: دار العروبة، ط ١،

٢٠١٤) ٢: ١٠٢.

تأثير في زمان الفعل، فصارت كالسين»^(١).
ويؤكد هذا الاختصاص بالفعل والتأثير الواقع على الزمن من هذه الحروف ابنُ يعيش بقوله: «فهذه لا يحسن حذف أفعالها، ولا الفصل بينها وبين أفعالها بمعمولها، فلا تقول: سوف زيدًا أضربه، ولا سوف زيدًا أضرب»^(٢)، ثم يُعلل ذلك بأنها تنزّلت منزلة الجزء من الفعل؛ ولأنَّ (السين) و(سوف) تقصران الفعل لوقت بعينه وهو الاستقبال، و(قد) تقرب الماضي من الحال.
وكذلك الحال في الألف واللام، فالنحاة عند حديثهم عن (قد) يشبهونها بالألف واللام التي للتعريف، ويشبهون الألف واللام بها أيضًا^(٣)، وقد جعل السيرافي الشبه بينهما ناشئًا من إفادة العهد في كلٍّ منهما؛ لأنَّ (قد) تدخل على فعلٍ متوقع في مثل قولك: قد قام زيد، تقول هذا لمن سأل عن قيامه، أو توقعه، فكأنه جواب لمن قال: هل قام زيد؟ فمن هنا أشبهت (قد) العهد في مثل قولك: جاءني الرجل^(٤).
وهذا الذي قرره السيرافي إنما هو من النظر إلى ناحية المعنى، أمّا من ناحية التركيب فقد بين ابن جني بعد أن حكى رأي الخليل في جعله "أل" بمنزلة "قد" وأنها منفصلة عن الاسم بعدها، وأنها حرف تعريف، بيّن بعد ذلك أنَّ الشبه بينهما كان في انفصالهما عن التركيب، واستشهد لصحة قوله بقول النابغة^(٥):

(١) العكبري، مرجع سابق، ١: ٢٠٨.

(٢) ابن يعيش، مرجع سابق، ٢: ١٠٢، ١٠٣.

(٣) انظر عمرو بن عثمان (سيبويه)، الكتاب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٣، ١٩٨٨) ٣: ٣٢٤، ٣٢٥ و ٤: ١٤٧.

(٤) انظر الحسن بن عبد الله السيرافي، شرح كتاب سيبويه، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨) ٣: ٣٢٤.

(٥) ديوان النابغة الذبياني، ص ٨٩.

أَفِدَ التَّرْخُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

فالتقدير هنا: وكأنَّ قد زالت، فقطعها عمَّا بعدها دَلٌّ على مشابقتها "أل" (١). وناقش أبو حيَّان المسألة وأطال في تحرير الشبه بينهما، وخلص إلى أنَّ التشبيه بينهما جاء من ناحية استقلال كل منهما عمَّا ألحق به، وليس اتصالهما بالاسم والفعل كاتصال الحرف الذي من أصل الكلمة كتاء اقتتل أو ألف حُبلى وغيرهما، ونقله عن أبي الحجاج يوسف بن معزوز (٢)، وأيد رأيه في ذلك (٣). ولكنَّ الفرق بينهما، أنَّ الفصل في (أل) لا يصحَّ مطلقاً، أي لا يصح فصلها عن الاسم، فهي ممتزجة فيه، بخلاف الفصل في (قد) فقد ذكر النحاة توسع العرب فيها، فأجازت الفصل بينها وبين الفعل بالقسم؛ "لأنَّ القسم لا يفيد معنى زائداً، وإمَّا هو لتأكيد معنى الجملة، فكان كأحد حروفها" (٤)؛ و «لأنَّ (أل) أقوى تعلُّقاً بما

(١) انظر عثمان بن جني، *سر صناعة الإعراب*، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، بدون طبعة، بدون تاريخ) ١: ٢٩٣، ٢٩٤.

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي، المرسى، الأندلسي، من أئمة النحو، ومن أهل التقدّم في علم الكتاب، كان متصرِّفاً في علم العربيّة، حسن النظر، ولد في الجزيرة الخضراء بالأندلس وأقرأ بها، ثم انتقل إلى مرسية فأقرأ بها، وأخذ عنه عالم كثير، له من المصنّفات (شرح كتاب الإيضاح) للفراسي، و(التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل وما خالف فيه سيبويه) توفي سنة ٦٢٥هـ.

تنظر ترجمته في: صلة الصلة ٣/ ٤٣٧،

(٣) انظر أبو حيَّان الأندلسي، *التذليل والتكميل*، (دمشق: دار القلم، ط ١، ٢٠٠٠) ٣: ٢١٩-٢٢١.

(٤) ابن يعيش، مرجع سابق، ٨: ٢٦٧.

دخلت عليه لأنها نقلته من الشيع إلى التخصيص»^(١).
وأشار سيبويه إلى المسألة عندما قسم الكلام إلى مستقيم ومحال، فقال: «وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيتُ، وكى زيداً يأتيتُ، وأشباه هذا»^(٢).
وفي موضع آخر يقول: «ولو قلت سوف زيداً أضرب لم يحسن، أو قد زيداً لقيت لم يحسن؛ لأنها إنما وُضعت للأفعال»^(٣).
وفصل النحاة بعده في المسألة، وبينوا أن الفصل لا يصح بغير القسم، واستشهدوا لجواز الفصل بالقسم، بقول العرب: "قد - والله - أحسنت"، و"قد - لعمرى - بت ساهراً"، استشهد بهما الزمخشري في المفصل^(٤) وغيره^(٥).
وكذلك استشهدوا بقول الشاعر^(٦):

-
- (١) انظر محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تمهيد القواعد، (مصر: دار السلام، ٢٠٠٧) ٩: ٤٤٧١.
(٢) سيبويه، مرجع سابق، ١: ٢٦.
(٣) المرجع نفسه، ١: ٩٨.
(٤) انظر محمود الزمخشري، المفصل في علم العربية، (عمّان، دار عمّار، ط ١، ٢٠٠٤) ص ٣٢٣.
(٥) ابن يعيش، مرجع سابق، ٨: ٢٦٧، وانظر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، (الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٩) ٤: ٣٧٧.
(٦) ذكر البغدادي أن البيت مركّب من شعري شاعرين، والمصراع الثاني هو من قصيدة للفرزدق في ديوانه ٢: ٢٩، وصدّره:

وما خلّ من جهل حُبّى حلمائنا

وهو من شواهد سيبويه، والمصراع الأول فيه تحريف، وصوابه: أوطئت عشوة. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٨٦/٤.

أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأَتْ عَشْوَةً وَمَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ

ويقول الشاعر^(١):

فَقَدْ - وَاللَّهِ - بَيَّنَّ لِي عَنَائِي بَوْشَكَ فِرَاقَهُمْ، صُرْدٌ يَصِيحُ

وهذا البيت ورد برواية أخرى:

فَقَدْ - وَالشُّكُّ - بَيَّنَّ لِي عَنَاءَ بَوْشَكَ فِرَاقَهُمْ، صُرْدٌ يَصِيحُ

وفي رواية البيت الثانية جاء الفصل بغير القسم، وقد اعترض عليه ابن جني عندما أورد البيت في باب الضرورة، فقال: "أراد: فقد بيَّن لي صُرْد يصيح بوشك فراقهم والشكُّ عناء، فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لا وجه لها ولا لشيء منها"^(٢). ووصفه ابن عصفور بأنه قبيح جداً وقدّره بقوله: "يريد: فقد بيَّن لي بوشك فراقهم صُرْدٌ يصيح والشكُّ عناء"^(٣) ولا فرق بين التقديرين، فالشاهد فيه الفصل بين الحرف "قد" والفعل الماضي.

المطلب الثاني: دلالة (قد) عند النحاة:

حكم الفصل بين (قد) والفعل مرتبطٌ بدلالة هذا الحرف عند اتصاله بالفعل، فسياق الحرف مع نوع الفعل هو الذي يحدد المعنى والدلالة، وعليه تُبنى الأحكام النحوية المرتبطة، وهو يأتي على معانٍ مختلفة متنوعة بتنوع الفعل، ومتباينة بتباين القرائن المحيطة بالسياق، ويمكن حصرها على النحو الآتي:

أولاً: التحقيق: ويكون عند دخولها على الفعل الماضي والمضارع، ولكنه

(١) لم أقف على قائله، أورده ابن هشام في المغني ٢: ٥٨، وتكلم عليه البغدادي في شرح الأبيات ٤: ٨٩ ولم يعزه.

(٢) انظر عثمان بن جني، الخصائص، (القاهرة، دار الكتب المصرية، ط ١، بدون تاريخ) ١: ٣٣٠.

(٣) انظر ابن عصفور الأشبيلي، ضرائر الشعر، (دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠) ص ٢٠١.

أوضح في الفعل الماضي، وهو الأشهر عند النحاة، كقول الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾^(١) [المؤمنون: ١].

وأما في المضارع ففي مثل قول الله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقوله: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] فهنا لا يمكن حملها على التقليل ولا التكثر^(١)، وقد خالف في هذا بعض النحويين^(٢).

ثانيًا: **التقريب**: وهذا المعنى ذكره الزمخشري وغيره^(٣)، وهو قريب من معنى التحقيق، ويلزم دخولها على الفعل الماضي القريب في حصوله، نحو: قد قام زيد، إذا كان المقصود قد اقترب قيامه، فهو يقرب الماضي من الحال، ومنه: "قد قامت الصلاة"^(٤)، وهو من المعاني التي زادت من اختصاص قد بالفعل، قال العكبري: «وإنما اختصت (قد) بالفعل لأنها وضعت لمعنى لا يصح إلا فيه، وهو تقريب الماضي من الحال، وتقليل المستقبل كقولك: قد قام زيد، أي: عن قريب»^(٥).

ثالثًا: **التوقع**: وهذا المعنى قريب من السابق، ويرد مع الماضي مثل: قد حضر محمد، فالفعل منتظرٌ قبل وقوعه، ومنهم من جعل قول المؤذن: (قد قامت الصلاة) يدخل فيه معنى التوقع، ومعنى التحقيق كذلك^(٦) وأنكره ابن هشام^(٧)، ويأتي مع المضارع — وهو

(١) انظر أحمد الحازمي، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، (مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، ط ١، ٢٠١٠) ص ٧٤.

(٢) المرادي، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣) الزمخشري، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٤) المرادي، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٥) العكبري، مرجع سابق، ١: ٤٩.

(٦) انظر عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، (دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٦) ص ٣٣٨.

(٧) انظر عبد الله بن يوسف بن هشام، مغني اللبيب، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون،

الفصل بين (قد) والفعل في الدرس النحوي - عرض ومقارنة، د. نايف بن حميد السنان

كثير _ في نحو: قد يخرج زيدٌ، فدلّت على أنَّ الخروجَ متوقَّعٌ، أي: منتظر^(١). ويلحظ في المعاني السابقة تقارب في الاستعمال يفصله المعنى المراد والسياق الوارد.

رابعاً: التّكثير: قال المرادي: «وهو معنى غريب، وقد ذكره جماعة من النحويين»^(٢)، ولكنهم اختلفوا في الشواهد التي تدل على التّكثير، فقد نظر بعضهم إلى أنَّ سياق الفخر والمدح يفيد معنى التّكثير فيها، وهذا يضعف دلالتها عليه، وكأنه يفهم من السياق وليس منها، وممن قال به الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، قال: ربما نرى ومعناه: كثرة الرؤية^(٣).

خامساً: التّقليل: وتكون بمنزلة "ربما" إذا دخلت على المضارع، نحو: قد يصدق الكذوب^(٤)، وكأنه قيل: ربما صدق الكذوب، على التّقليل في شأنه، فأجريت (قد) مجرى (ربما).

قال سيبويه: «وتكون قد بمنزلة رُبَّما، قال الهذلي:

قد أَتَرَكَ الْقِرْنَ مُصْفِراً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مَجَّتْ بِفِرْصَادٍ

كأنَّه قال: رُبَّما»^(٥).

=

ط ١، (١٤٢١) ٢: ٥٣٣.

(١) المرادي، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) المرادي، مرجع سابق، ص ٥٨.

(٣) انظر الزمخشري، الكشّاف، (بيروت، دار الكتاب العربي، بدون ط، ٢٠١٢) ١: ١٥٥.

(٤) الزمخشري، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

(٥) سيبويه، مرجع سابق، ٤: ٢٢٤.

المبحث الثاني: الاستعمال اللغوي في فصل "قد" عن الفعل

المطلب الأول: الاستعمال اللغوي عند المتقدمين

عند الموازنة بين تقعيد النحاة لمسألة الفصل بين "قد" والفعل الذي بعدها وبين ما ورد في الاستعمال اللغوي نجد بعض الشواهد الشعرية، والأقوال التي نقلت عن العرب جاءت على خلاف ما قرره جمهور النحويين، واطردوا على تثبيته في المسألة، ويمكن النظر في الاستعمال اللغوي عند المتقدمين من جانبين:

أولاً: استعمال العرب:

نُقل عن العرب أقوال وأشعار، تثبت مخالفة السماع للقياس اللغوي الذي تتابع عليه معظم النحويين، أو فهمه المتأخرون منهم عن المتقدمين، من ذلك ما ورد شعراً في قول الأعشى^(١):

وَقَدْ قَالَتْ قَتِيلَةٌ إِذْ رَأَتْني
وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَامَا

ومثله قول قيس الجهني^(٢):

وَكُنْتُ مُسَوِّدًا فِينَا حَمِيدًا
وَقَدْ لَا تَعْدُمُ الْحَسَنَاءُ ذَامَا

وقولهم: "لا تعدم الحسناء ذاماً"^(٣) هو مثل ورد عن العرب^(٤) بدون "قد" فلا

(١) انظر ديوانه ٢: ٣٩.

(٢) انظر الحسن بن بشر الآمدي، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء، (بيروت، دار الجيل، ١٩٩١، ص ١١٢).

(٣) الذام: العيب، وليس اسم الفاعل من الذم. الصحاح مادة (ذ أ م).

(٤) انظر لأبي الفضل أحمد الميداني، مجمع الأمثال، (القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة، ١٩٥٥) ٢: ٢١٣.

شاهد فيه إلا في روايته الشعرية.

وقول النمر بن تولب^(١):

وأحِبُّ حَبِيبَكَ حُبًّا رِيْدًا فَقَدْ لَا يَعُولُكَ أَنْ تَصْرِمَا

وفي رواية أخرى "فليس يعولك" ولا شاهد فيها^(٢).

وقال الفرزدق^(٣):

فَقَالَتْ سِوَى ابْنِي لَا أُطَالِبُ غَيْرَهُ وَقَدْ بِكَ عَادَتْ كُلُّهُمْ وَغَلَابُهَا

والفصل في هذا البيت لم يكن بالنفي بل بالجار والمجرور، وهو أَقْلُ من النفي في الاستعمال.

وليس منه قول الشاعر الهذلي^(٤):

أَوَاقِدُ لَا آلُوكَ إِلَّا مُهْنَدًا وَجَلَدَ أَبِي عَجَلٍ وَثِيقَ الْقَبَائِلِ

فقد ورد في بعض المصادر^(٥) (أو قد لا آلوك) وهو تحريف، ولا شاهد فيه على المسألة، وقد أخطأ بعض الباحثين في جعله شاهداً في المسألة.

ومما ورد في أمثال العرب، قولهم: «قَدْ لَا يُقَادُ بِي الْجَمَلُ»^(٦) أو «قَدْ لَا يُقَادُ

(١) المرجع نفسه، ١: ٢٠٩. وانظر محمد بن المبارك، منتهى الطلب من أشعار العرب،

(بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٩٩) ١: ٢٨٧.

(٢) ديوان النمر بن تولب، ص ١١٧.

(٣) ديوان الفرزدق، ص ١٠٢.

(٤) انظر ديوان الهذليين، (القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥) ٢: ١٣٩.

(٥) انظر عبد الله بن مسلم بن قتيبة، المعاني الكبير، (بيروت، دار الكتب العلمية، ط١،

١٩٨٤) ٢: ١١٠٢.

(٦) انظر المفضل بن محمد الضبي، أمثال العرب، (بيروت، دار الرائد العربي، ط١، ١٩٨٣) ص ٧٥.

بِ**الْبَعِيرِ**»، المثل لسعد بن زيد مَنَّاة بن تميم، وكان سعد قد كبر حتى لم يكن يطيق ركوب الجمل، إلا أَنَّهُ يُقَاد به ولم يملك رأسه، فقال لابنه صعصعة وهو يقود بعيره هذا القول فذهبت مثلاً، ومعناه: قد كنت لا يقاد بي الجمل، فإن رأيتني اليوم ضعيفاً، لقد كنت قوياً، ويضرب للرجل الذي يكبر فيتهاون فيه أهله^(١).

وقولهم: «**قَدْ لَا أَخْشَى بِالذُّبِ**» أي: قد كنت أيام الشباب في قوة، واليوم صرت هروماً حتى أَخْشَى بِالذُّبِ وَأُفْرَغُ به^(٢) وهو لُقْبَات بن أَشِيم الكِنَانِيّ، غُمِرَ حتى أَنْكَرُوا عَقْلَهُ، وكانوا يقولون له: الذُّبُ الذُّبُ، فقالوا له يوماً وهو غير غائب العقل، فقال: قد عشت زمناً وما أَخْشَى بِالذُّبِ، فذهبت مثلاً، وروي بعدة روايات^(٣).

ثانياً: استعمال اللغويين:

المقصود هنا بالاستعمال هو الاستعمال الذي كان شائعاً لهذا التركيب في أزمنة مختلفة ممن كان يعوّل عليهم في تحري الفصح من الكلام، وإن كانوا بعد عصور الاحتجاج التي قررها النحويون بمعيّارها الزمني المعروف، ولا يعني هذا أَنَّ قولهم حجة، ولكن يعرض البحث لهذه المواضع التي أشكلت على بعض المعاصرين، وجعلوها حجة على أَنَّ الاستعمال اللغوي عند بعض النحويين فيه مخالفة للقاعدة المقررة. ومن ذلك ما أورده الزبيدي عن الفراء قوله: «الشَّيْصُ، بالكسر: تمرٌ لا يشتدّ

(١) انظر أبي هلال العسكري، **جمهرة الأمثال**، (بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٨) ٢: ١١٨.

(٢) انظر زيد بن رفاع الهاشمي، **كتاب الأمثال**، (دمشق، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٣) ص ١٧٨.

(٣) انظر، الميداني، مرجع سابق ٢: ١٨٠، والرواية التي أوردها الميداني ليس فيها شاهد.

الفصل بين (قد) والفعل في الدرس النحوي - عرض ومقارنة، د. نايف بن حميد السناني

نواه، قال الفراء: وقد لا يكون له نوى»^(١). وقد تكون هذه حكاية الزيبيدي لكلام الفراء بغير نص كلامه ولم أقف على نص كلامه.

وقال ابن الأنباري: «قال أبو بكر: معناه: قد لا ينته، وأصل هذا من قولهم: قد داريت الظبي ودريته إذا احتلث له...»^(٢).

وقال الفارسي في المسائل البصريّات: «وكان قوله: ﴿أَنَّهُ مِّنْ يُحَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٦٣] معلوم الجواب عند المسلمين، ولم يكن كسائر الشروط التي قد لا يعرف جزأوها حتى تذكر»^(٣).

وفي شرح كتاب سيبويه للرماني قوله: «وهل ذلك لأنّه قد لا يستغني به؛ لأنّه يريد أن يدلّه على المعنى من غير أن يكون مجيباً له إمّا لتصغيره عن أن يجيبه، وإمّا لغير ذلك من الأغراض...»^(٤).

وهذا في القرنين الثالث والرابع، وفيمن جاء بعدهم كثير، وتتبع المواضع التي ورد فيها هذا التركيب فيه إطالة لا داعي لها، غير أنه من الجدير الإشارة إلى بعض العلماء الذين جاؤوا في القرن السابع؛ لتتضح الصورة بشكل أوسع من الناحية الزمنية، وللنضج الكبير الذي حدث في هذا القرن للدراسات النحويّة، ومن جاء من العلماء بعد هذا القرن إمّا يدورون في فلکهم، ويقتبسون من إبداعهم.

(١) تاج العروس (ش ي ص).

(٢) انظر: محمد بن قاسم الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩) ٥٣: ٢.

(٣) انظر: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، المسائل البصريّات، (حقوق الطبع محفوظة للمحقق _ ط ١، ١٩٨٥) ١: ٦٧٦.

(٤) انظر: علي بن عيسى الرماني، شرح كتاب سيبويه، (رسالة علمية حققها د. سيف العريفي، جامعة الإمام، الرياض، ١٩٩٨) ص ٧٥٦.

يقول العكبري: «وإنما حكى الإعراب أهل الحجاز؛ لأنَّ السامع لهذا السؤال قد لا يكون سمع الكلام الأوَّل ...»^(١).

ويقول ابن يعيش: «وحكي عن الكسائي أنَّه استثنى ما فيه أحد حروف الحلق، وأنه يقال فيه: "أَفْعُلَّة" والحقُّ غيره؛ لأنَّ ما فيه حرف الحلق قد لا يلزم طريقة واحدة»^(٢).

وقد أفرد بعض المعاصرين مقالاً يتحدث فيه عن ابن مالك، ومخالفته القاعدة — بحسب رأيه — وعنوان مقالته: (لحظات مع ابن مالك في ألفيته)^(٣)، وخطأه في إدخال "لا" النافية بين "قد" والفعل المضارع، في مثل قوله^(٤):

ولا اضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِفَ ذو المنعِ والمصرُوفُ قد لا ينصرف

وهذا الرأي الذي ذهب إليه الباحث يؤكِّد علينا ضرورة الوقوف على هذه المسألة وبيان الإشكال فيها، وتحلية أسباب اللبس التي دعت إلى تخطئة ابن مالك والقول بأنَّ ابن مالك وغيره قد خالفوا القاعدة، وأتوا بما يناقضها.

وإذا وافقنا الباحث في رأيه وصحة ما ذهب إليه، فإنَّ ابن هشام قد وقع هو الآخر فيما وقع فيه ابن مالك، وجاء من قوله ما يخالف قاعدة الفصل بين "قد" والفعل، فقد اشترط أن يكون الفعل مثبتاً بعد "قد"، يقول: «وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب، وهي معه كالجزء، فلا تفصل

(١) العكبري، مرجع سابق، ٢: ١٣٦.

(٢) ابن يعيش، مرجع سابق، ٧: ٢٦٤.

(٣) انظر عبد الله الكتاني، **مجلة دعوة الحق**، (الرباط، مجلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٧٠) العدد ١٢٦، ص ٨٥.

(٤) انظر محمد بن مالك، **الخلاصة في النحو**، (الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٨) ص ١٥١.

منه بشيء، اللهم إلا بالقسم»^(١).

ثم قال في موضع آخر: «وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعين مرادفة هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة يعني كما في البيت ومفهومه أنَّها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية وقد لا تأتي له»^(٢).

المطلب الثاني: الاستعمال اللغوي عند المتأخرين

ظهر عند المتأخرين من اللغويين مناقشة التراكيب اللغوية الفصيحة وغير الفصيحة، وذلك فيما يعرف بالتصحيح اللغوي، وهو امتداد لعمل المتقدمين من أمثال ابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق) وثعلب في كتابه (الفصيح) وغيرهما. فظهرت معاجم ومؤلفات تهتم بالأخطاء اللغوية عند الإعلاميين واللغويين والكتاب وغيرهم، ولكنهم مختلفون في منهجيتهم ومعاييرهم، فمنهم المتساهل الذي يقبل حتى بالشاذ من اللغة، ومنهم المتشدد، ومنهم من يتابع من سبقه دون تمحيص وتدقيق.

ولأجل هذا الاختلاف والتفاوت نجد أنَّ المدونات التي تناولت هذا التركيب اختلفت فيه أيضاً، فمنهم من تمسك بالقاعدة النحوية وهم الأكثر؛ لأنَّ بعضهم يني على عمل سابق له، ومنهم من أولى هذا التركيب شيئاً من الاهتمام والتفصيل. وعند التأمل في موقفهم يمكن تقسيمهم بحسبه إلى ثلاثة أقسام:

الأول: قسم المانعين:

وهم الأكثر كما ذكر آنفاً، وقد اعتمدوا على الرأي النحوي الأشهر في منع الفصل بين الفعل و(قد) إلا بالقسم، ولم ينظروا إلى الشواهد الشعرية أو النصوص

(١) ابن هشام، مرجع سابق، ٢: ٥٢٩.

(٢) المرجع نفسه، ٤: ٣٣٩.

الفصيحة الواردة في كلام العرب، ومن أشهرهم:

١. الكاتبة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) مجلة الهلال العدد الصادر بتاريخ ١ / يناير عام ١٩٥٤م.

٢. محمد العدناني، في كتابه معجم الأخطاء الشائعة، إصدار مكتبة لبنان، عام ١٩٧٣م، ولكنه رجع عن رأيه، ونشر ذلك في معجم آخر بعنوان: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ١٩٨٤م.

٣. أحمد العوامري، نشر رأيه في (بحوث وتعليقات لغوية متنوعة، ص ١٣٨) في مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية، العدد الأول (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة) واقترح الاستعاضة عنه بـ "ربما لا يكون".

٤. مصطفى الغلاييني، نصّ على أنّ "قد" مختصة بالماضي والمضارع المثبتين، ثم نصّ على تحطئة من يقول: "قد لا يذهب"، وقد لن يذهب^(١)، ووافقه على هذا بعض المعاصرين^(٢).

وعن هؤلاء وأمثالهم أخذ هذا الرأي وانتشر في عدد من كتب التصحيح اللغوي المختلفة، يقول الدكتور إبراهيم عوض: «وبالمثل نجد أهل اللغة المهتمين بصحة الأساليب يخطئون مجيء "لا" بين "قد" والمضارع قائلين: إنه ينبغي في هذه الحالة الاستعاضة بـ: "ربما" عن "قد"، فلا يقال مثلاً: "قد لا ألعب"، بل لا بد من تغييرها

(١) انظر مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، (بيروت، المكتبة العصرية، ط ٣٥، ١٩٩٨) ٣: ٢٦٥-٢٦٦.

(٢) نوقشت هذه المسألة في شبكة الفصح على الإنترنت عام ٢٠٠٩م، ونقل بعض الكتاب رأي الغلاييني كاملاً موافقاً له ومحتجاً به.

الفصل بين (قد) والفعل في الدرس النحوي -عرض ومقارنة، د. نايف بن حميد السناني

إلى "ربما لا أَلعب"، وقد غَبَرَ عليَّ زمن كنت أخطئُ من يفعل ذلك»^(١).

وقد بين بعد ذلك أنه تراجع عن هذا الرأي، وعشر في أثناء دراسته للأمثال العربية على بعض المواضع التي تعضد رأيه الجديد وتؤكد صحة التركيب، وقوله يدل على أنَّ رأي المانعين ما زال له حضوره في أوساط المتخصصين والمهتمين في التراكيب اللغوية وقد أثر عليه مدة من الزمن.

وموقف الدكتور إبراهيم عوض قد يفسر لنا سبباً من الأسباب التي دعت هؤلاء المانعين إلى التمسك بالمنع، فقد يكون أصحاب هذا الاتجاه إمّا أنهم لم يقفوا على التفصيل في المسألة والشواهد التي أوردت تخالف ما ذهبوا إليه، أو أن بعضهم تابع من قبله، وعدّ ما ورد من الشواهد من قبيل الشاذ الذي لا يعوّل عليه، خاصة عند البصريين.

الثاني: المتوقفون

وقف بعض المعاصرين وقفة متوسطة بين قبول التركيب ورده، لم يرجحوا صحة التركيب، ولم يقطعوا بالخطئة. يقول الأستاذ عطوان عويضة: «لا أقول بمنع الفصل بين قد والفعل بـ"لا"، ولا أقطع بصحته، والظاهر لي عدم المنع بغير قطع»^(٢)، ثم ذهب إلى أنَّ المجيز بناء على الشواهد، قد يفترض أن الكلام فيه تقدير.

وتردد الدكتور إبراهيم عوض كما ذكر آنفاً - عند المانعين - في القطع بين المنع والإجازة، ثم توسط بقوله: «وهأنذا أعود فأرى أن من الأفضل لي أنا شخصياً مما لا

(١) انظر إبراهيم عوض، مقال بعنوان: الأمثال في العصر الجاهلي، منشور على شبكة الألوكة

على الأنترنت بتاريخ ١٤٣٩/١/٦ هـ. على الرابط

(https://www.alukah.net/literature_language/0/120787)

(٢) أورد رأيه في شبكة الفصح على الرابط:

<http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=82274>

أُلزم به غيري تجنب استعمال ذلك التركيب في كتاباتي بما فيها الرسائل الشخصية التي لم أكن أحرص فيها تحرزي في الكتابات الرسمية والأدبية»^(١).

الثالث: المميزون:

١. أجاز المجمع اللغوي بالقاهرة هذا الأسلوب، ونشر القرار في كتاب (القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب) في الصفحة ١٠٦، وفي كتاب الألفاظ والأساليب الذي أصدره المجمع وعرض فيه القرارات مفصلة، في الصفحة ٢ وما بعدها.

ولكن هذه الإجازة جاءت بعد مطارحات لغوية بدأت بأحمد العوامري المذكور أعلاه مانعاً هذا الأسلوب، وأيده بعد ذلك الشيخ عطية الصوالحي، وخالفه في التصويب الذي ارتضاه. وردَّ عليهما الأستاذ عباس حسن وضرب لذلك بعض الأمثلة التي نقلت عن العرب بهذا الأسلوب، وقد حاول الصوالحي نقض الشواهد الذي تثبت هذا التركيب^(٢).

٢. أجاز عباس حسن هذا الأسلوب - كما أشرت - وناقش المسألة في مواضع مختلفة من كتابه النحو الوافي^(٣) واحتجَّ باستعمال العرب بالشعر والنثر من الأمثال وغيرها، وحشد عددًا من الأدلة على صحة التركيب، ولم تخرج الأدلة التي دعم فيها رأيه عمّا عرض في تضاعيف هذا البحث، إلا أنه ذكر أن مناطق العرب قديمًا وضعوا سورًا للقضية الجزئية نصّه: (قد يكون ولا يكون) وهذا من أضعف الحجج التي يمكن الاعتماد عليها؛ لأنَّ علم المنطق في غالبه مستمدّ من حضارات أخرى غير حضارة

(١) إبراهيم عوض، مرجع سابق.

(٢) انظر كتاب الألفاظ والأساليب (مجمع اللغة العربية) ص ٨-١٠.

(٣) انظر عباس حسن، النحو الوافي (دار المعارف، مصر، ط ٥، بدون تاريخ) ١: ٥٢، ٤:

العرب، ولا يُسلّم له هذا الاحتجاج على إطلاقه.

٣- ومنهم أحمد مختار عمر، الذي أجاز هذا التركيب بعد أن عرض له في كتابه "معجم الصواب اللغوي" واستند في إجازته إلى رأي المجمع اللغوي^(١).

٤- ومنهم الأستاذ صلاح الدين الزعبلوي في كتابه "معجم أخطاء الكتاب" وقد أحسن عرض المسألة، وأجاد في مناقشتها مختصراً موقف العلماء الأوائل، ولكنه خرج بتعليل له حظ من النظر والقبول، وفرّق بين الفعل الماضي والمضارع في شرط الإثبات فقال: «جاء في الأمهات ما يُشترط لدخول "قد" على الماضي، فأوجبوا أن يكون فعلاً متصرفاً خبرياً مثبتاً، وعلى المضارع، فأوجبوا أن يكون مجرداً من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهو السين وسوف، فجاء شرط الإثبات - كما رأيت - خاصاً بالماضي دون المضارع، إلا أن بعض الأئمة جمعوا شروط الماضي إلى شروط المضارع، فتوهم أن شرط الإثبات يشمل المضارع»^(٢).

وهذا الذي ذكره فصل في المسألة، وهو وإن لم يقف على نص على هذا الرأي صراحة، إلا أنه استنبط من كلام بعض العلماء ما يمكن أن يفهم منه التفريق بين الماضي والمضارع، ولا يعارض هذا الرأي إلا ما درج عليه كثير من النحويين من اشتراط عدم الفصل إلا بالقسم، وقد يكون تصرّحهم بهذا الشرط هو الذي أشكل على كثير من المتأخرين، ولم يستطيعوا التوفيق بين الآراء التي يفهم من ظاهرها التباين. وللشيخ محمد النجار - وهو سابق له - كلام في المسألة يدل على صحة استنباطه، فقد ذكر النجار المسألة ثم علق عليها بقوله: «والتقييد بالإثبات في

(١) انظر أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، (عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٨) ١: ٦٠١.

(٢) انظر صلاح الدين زعبلوي، معجم أخطاء الكتاب، (دار الثقافة والتراث، دمشق، ط ١،

٢٠٠٦) ص ٤٨٢-٤٨٣.

المضارع إذا كان بعد "قد" لم أره لغير ابن هشام ومن استفقاه»^(١).
ووقفت على كلام لأبي حيان ولعلّه هو الفیصل فی المسألة، ویتبین منه کیف
فهم المتأخرون من النحويين كلام سيبويه ومن بعده، قال - رحمه الله -: «أنشد
الأصمعي :

أَحِبِّ حَبِيبَكَ حُبًّا زَوِيدًا فَقَدْ لَا يَعْزُوكَ أَنْ تَصْرِمَا

أدخل "قد" على المنفي كما أدخلها على الموجب، وإنما يجوز هذا في التي في
معنى "ربما"، ولا تدخل على الماضي، نحو: قد لا قام»^(٢).
ويؤيده كذلك أنّ الشواهد التي استشهد فيها على الفصل لم تكن إلا في الفعل
المضارع، وهي التي يصح فيها معنى "ربما" كما قال أبو حيان، وما أشكل على
المتأخرين من تصريح النحاة باشتراط عدم الفصل إلا بالقسم، يمكن تحريجه على
وجهين:

الوجه الأول:

أنّ بعض المتأخرين من النحويين كابن هشام ومن بعده لم يفرّقوا بين الماضي
والمضارع في كلامهم، فكأنهم لما ذكروا عدم الفصل يعنون به الماضي دون المضارع،
ويؤكّد هذا أنهم عندما ذكروا شواهد الفصل بالقسم لم يذكروا إلا الفصل في الفعل
الماضي.

(١) انظر محمد النجار، لغويات وأخطاء لغوية شائعة، (دار الهداية، القاهرة، بدون ط، ١٩٨٦)

ص ١٨٣.

(٢) أبو حيان، مرجع سابق، ١: ١٠٨.

الوجه الثاني^(١):

أنَّ النحاة لا يعدون النفي فصلاً، فكأنَّهم سكتوا عنه بداهة، وليس داخلاً فيما اشترطوه، فقد مثَّل سيبويه وغيره بقولهم: قد زيداً لقيت، أو قد زيداً ضربت، وما أشبهه، ولم يمنعوا الفصل بالنفي، على اعتبار أنَّ دخول أداة النفي لا ينافي اختصاص الحرف بالفعل، أي اختصاص "قد" بدخولها على الفعل، وكأنَّ الممنوع عندهم مثل: قد زيداً رأيت، وبهذا الفصل - أعني الفصل بالاسم - زال اختصاص الحرف بالفعل، وهو غير وارد في دخول النفي.

وعلي أيِّ حال، فإنَّ ما أثاره المعاصرون في تخطئة هذا التركيب وجعله من التراكيب اللغوية المخالفة للفصاحة، يرجع سببه إلى عدم تصور المسألة عند النحويين بشكل متكامل، وإطلاق التخطئة على أي فعل مضارع منفي فيه إشكال، لا يزيله إلا التمييز بين المعنى التي تأتي عليه (قد)، فإن كانت للتحقيق ففيه تناقض بين النفي والإثبات، وإن جاءت بمعنى (ربما) فيصح فيها عندئذٍ الفصل، وما جاء من شواهد عند العرب فهو مندرج تحت هذا الباب، وبهذا يمكن الجمع بين أقوال الأئمة في المسألة، والله أعلم.

(١) أشار إلى هذا الرأي بعض الكتاب في شبكة الفصحى على الأنترنت، ينظر الهامش رقم (١) من صفحة (٧٩) من هذا البحث.

الختام:

وبعد هذا العرض والمقارنة لأبرز ما جاء في هذا التركيب قديماً وحديثاً، يخلص البحث إلى نتائج مختلفة من أهمها:

١. جواز الفصل بين "قد" والفعل بالنفي، وليس في إجازته ردُّ لأقوال النحاة الذين اشتروا الإثبات، فالفصل بـ "لا" متعلق بمعنى (قد)، فإذا جاءت بمعنى (ربما) صحَّ الفصل عندئذٍ، وهذا ما قرره أبو حيان - رحمه الله -
٢. ما ورد عن النحويين في استعمالهم الفصل بالنفي لا يعدُّ خطأ لغوياً كما ذهب إليه بعض المعاصرين، وأخذَه على ابن مالك مثلاً، فهو مندرج في الصورة التي أجازها النحويون وورد عن العرب من الشعر والنثر ما يدل على صحته.

هذا ما يسر الله إirاده، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة والمجلات

- الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمود إبراهيم الرضواني، قطر، وزارة الثقافة والفنون والتراث، ط ١، ٢٠١٠ م.
- الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، صححه وعلق عليه أ. د. ف. كرنكو. بيروت، دار الجيل، ط ١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- الأنباري، محمد بن قاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم صالح الضامن، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط ٢، ١٩٨٩ م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دمشق، دار الثقافة العربية، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- الثمانيني، عمر بن ثابت، شرح اللمع لابن جني، تحقيق فتحي علي حسانين، القاهرة، دار الحرم للتراث، ٢٠١٠ م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق أحمد فريد أحمد، القاهرة، المكتبة التوفيقية، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ط ١، بدون تاريخ.
- الحازمي، أحمد بن عمر، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، مكة المكرمة، مكتبة الأسدي، ط ١، ٢٠١٠ م.
- حسن، عباس حسن، النحو الوافي، مصر، دار المعارف، ط ٥، بدون تاريخ.
- أبو حيّان، محمد بن يوسف الأندلسي، التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هندراوي، دمشق، دار القلم، ط ١، ٢٠٠٠ م.

الدقر، عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، دمشق، دار القلم، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ديوان الهذليين، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
الذبياني، النابغة زياد بن معاوية، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٢.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الكويت، وزارة الإعلام، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
زعبلاوي، صلاح الدين، معجم أخطاء الكتاب، عني بالتدقيق فيه محمد مكي الحسيني، ومروان البواب، دمشق، دار الثقافة والتراث، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

الزحشري، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق فخر صالح قدره، عمان، دار عمّار، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

الزحشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، بيروت، دار الكتاب العربي، بدون طبعة، ٢٠١٢م.

السلسلي، محمد بن عيسى، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله علي البركاتي، مكة المكرمة، الفيصلية، ط١، بدون تاريخ.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

الضيّ، الفضل بن محمد، أمثال العرب، قدم له وعلق عليه إحسان عباس، بيروت، دار

الفصل بين (قد) والفعل في الدرس النحوي - عرض ومقارنة، د. نايف بن حميد السناني

الرائد العربي، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران، **جمهرة الأمثال**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ابن عصفور، أبو الحسن بن مؤمن الأشبيلي، **ضرائر الشعر**، تحقيق السيد إبراهيم محمد، القاهرة، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠م.

العكبري، عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت، دار الفكر المعاصر، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

العكلي، النمر بن تولب بن زهير، **ديوان النمر بن تولب**، تحقيق محمد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، ط ١، ٢٠٠٠م.

عمر، أحمد مختار، **معجم الصواب اللغوي**، القاهرة، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
عياصرة، عبد الله محمود، **نظرية الاختصاص في النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة**، عمان، مطبعة السفير، ط ١، ٢٠١٥م.

الغلايني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، راجع الطبعة ونقحها محمد أسعد النادري، بيروت، المكتبة العصرية، ط ٣٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **المسائل البصريات**، تحقيق محمد الشاطر أحمد، حقوق الطبع محفوظة للمحقق _ ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الفرزدق، همام بن غالب، **ديوان الفرزدق**، تحقيق كرم البستاني، بيروت، دار بيروت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

كتاب الألفاظ والأساليب، **مجمع اللغة العربية**، تقديم محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

الكتاني، عبد الله، مجلة دعوة الحق العدد ١٢٦، الرباط، مجلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،

١٩٧٠م.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد

كامل بركات، دار الكتاب العربي، بدون طبعة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد، الخلاصة في النحو، تحقيق سليمان عبد العزيز

العيوني، الرياض، دار المنهاج، ط ١، ١٤٢٨هـ.

المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد

نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٢م.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد

الحميد، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة، ١٩٥٥م.

ابن ميمون، محمد بن المبارك، منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق محمد نبيل

طريفي، بيروت، دار صادر، ط ١، ١٩٩٩م.

ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي

محمد فاخر، وآخرون، مصر، دار السلام، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

النجار، محمد علي، لغويات وأخطاء لغوية شائعة، مراجعة عامر النجار، القاهرة، دار

الهداية، بدون ط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

الهاشمي، زيد بن رفاعه كتاب الأمثال، تحقيق إبراهيم علي كردي، دمشق، دار سعد الدين،

ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

هشام، ابن، عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق عبد اللطيف

الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

ابن يعيش، موفق الدين، النحوي الحلبي، شرح المفصل، تحقيق عبد اللطيف الخطيب،

الكويت، دار العروبة، ط ١، ٢٠١٤م.

الفصل بين (قد) والفعل في الدرس النحوي - عرض ومقارنة، د. نايف بن حميد السناني

ثانيًا: الرسائل العلمية:

الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق سيف العريفي، الرياض، جامعة الإمام، رسالة علمية، ١٩٩٨م.

ثالثًا: مواقع الشبكة العنكبوتية:

<http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=43398>

https://www.alukah.net/literature_language/0/120787

<http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=82274>

Bibliography

Firstly: printed books and journal

- Al-A'shā, Maymoon bin Qais, Dīwān Al-A'shā Al-Kabīr, investigation by: Mahmoud Ibrahim Al-Ridwāni, Qatar, Ministry of Culture, Arts and Heritage, 1st Edition, 2010.
- Al-Āmidī, Abu Al-Qasim Al-Hasan bin Bishr, Al-Mu'talif wa-al-Mukhtalif fi Asmā al-Shu'arā wa-Kunāhum wa-Alqābihim wa-Ansābihim wa-Ba'd Shi'rihim, corrected and commented on by Prof. Dr. F. Cranko. Beirut, Dār Al-Jeel, 1st edition, 1411 AH - 1991.
- Al-Anbārī, Muhammad bin Qasim, Al-Zāhir fi Ma'āni Kalimāt al-Nās, investigation by: Hatim Saleh Al-Damin, Baghdad, General Cultural Affairs House, 2nd edition, 1989.
- Al-Baghdādī, 'Abd al-Qadir bin Omar, Sharh Abyāt Mughni Al-labīb, investigated by: 'Abd al-'Aziz Rabah, and Ahmad Yousuf Dakkak, Damascus, Dār al-Thaqafa al-'Arabiya, 2nd edition, 1414 AH - 1993.
- Al-Thumāninī, Umar bin Thabit, Sharh Al-Luma' li-Ibn Ibn Jinnī, investigation by: Fathi Ali Hasanin, Cairo, Dār Al-Haram for Heritage, 2010.
- Ibn Jinnī, Abu al-Fath 'Uthman, Sirru Sinā'at Al-I'rāb, investigation by: Ahmad Fareed Ahmad, Cairo, Al-Tawfiqiyyah Library, without edition, without date.
- Ibn Jinnī, Abul-Fath 'Uthman, Al-Khasā'is, investigated by: Muhammad Ali Al-Najjar, Cairo, Dār Al-Kutub Al-Masria, 1st edition, no date.
- Al-Hāzimi, Ahmad bin Omar, Fath Rab al-Bariyyah fi Sharh Nazm al-Ajrūmiyah, Makkah Al-Mukarramah, Al-Asadi Library, 1st edition, 2010.
- Hasan, 'Abbas Hasan, Al-Nahw Al-Wāfi, Egypt, Dār Al-Ma'ārif, 5th edition, no date.
- Abu Hayyān, Muhammad bin Yousuf Al-Andalusi, Al-Tadhyīl wa-al-Takmīl fi Sharh Kitāb Al-Tashīl, investigation by: Hasan Hindāwī, Damascus, Dār Al-Qalam, 1st edition, 2000.
- Al-Daqr, 'Abd al-Ghani Al-Daqr, Mu'jam Al-Qawā'id Al-'Arabiyyah fi Al-Nahw wa al-Tasrif, Damascus, Dār Al-Qalam, 1st Edition, 1406 AH - 1986.
- Dīwān Al-Huthaliyyīn, Cairo, National House for Printing and

- Publishing, 1965.
- Al-Dhubayāni, Al-Nābighah Ziyad bin Mu'āwiyah, Dīwān Al-Nābighah Al-Dhubiyāni, investigation by: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Cairo, Dār al-Ma'ārif, 2nd edition.
- Al-Zubaidi, Muhammad Murtada Al-Husaini, Tāj Al-'Arūs min Jawāhir Al-Qāmūs, investigation by: 'Abd al-Karim Al-'Azbawi, Kuwait, Ministry of Information, 1st edition, 1399 AH - 1979.
- Zābalāwi, Salah al-Din, Mu'jam Akhtā' Al-Kuttāb, cared by: Muhammad Makki al-Hasani, and Marwan al-Bawab, Damascus, Dār al-Thaqafa wa-al-Turath, 1st edition, 1427 AH - 2006.
- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar, Al-Mufasssal fi 'Ilm Al-'Arabiyyah, investigated by: Fakhr Saleh Qadara, Oman, Dār Ammar, 1st edition, 1425 AH - 2004.
- Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Omar, Al-Kashshāf 'an Ḥaqā'iq Ghawamid al-Tanzīl wa-'Uyūn al-Aqāweel fi Wujūh Al-Ta'wīl, authenticated by: Abū 'Abdullah Al-Dani bin Munir Al-Zahwi, Beirut, Dār Al-Kitāb Al-'Arabi, without edition, 2012.
- Al-Sulaili, Muhammad bin 'Isā, Shifā al-'Alīl fi Idāh al-Tashīl, investigation by: Sharif 'Abdullah 'Ali al-Barakātī, Makkah Al-Mukarramah, Al-Faisaliah, 1st Edition, no date.
- Sībawaih, 'Amr bin 'Uthman bin Qunbur, Al-Kitāb, investigated by: 'Abd al-Salām Haroun, Cairo, Al-Khanji Library, 3rd edition, 1988.
- Al-Sairāfi, Al-Hasan bin 'Abdillah, Sharh Kitāb Sībawaih, investigated by: Ahmad Hasan Mahdali, and 'Ali Sayyid 'Ali, Beirut, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiya, 1429 AH - 2008.
- Al-Suyūti, 'Abd al-Rahman bin Abi Bakr, "Ham'u Al-Hawāmi' fi Sharḥ Jam'i al-Jawāmi'", investigated by: Abd al-Āl Salim Mukram, Kuwait, Scientific Research House, 1399 AH - 1979.
- Al-Ḍabbi, Al-Mufaddal bin Muhammad, Amthāl Al-'Arab, introduction and commented on by: Ihsan 'Abbas, Beirut, Dār Al-Rā'id Al-'Arabi, 2nd edition, 1403 AH - 1983.
- Al-'Askari, Abu Hilal Al-Hasan bin 'Abdillah bin Mahran, Jamharat Al-Amthāl, investigated by: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, and 'Abd al-Majīd Qatamish, Beirut, Dār Al-Fikr for Printing and Publishing, 2nd edition, 1408 AH - 1988.
- Ibn 'Usfūr, Abu al-Hasan bin Mu'min al-Ishbīlī, Dharā'ir Al-Shi'r, investigation by: Sayyid Ibrahim Muhammad, Cairo, Dār al-Andalus, 1st edition, 1980.

- Al-Ukbari, 'Abdullah bin Al-Husain, Al-Lubāb fi 'Ilal al-Binā wa al-I'rāb, investigation by: Ghazi Mukhtar Tulaimat, Beirut, Dār Al-Fikr Al-Mu'āsir, 1st edition, 1422 AH - 2001.
- Al-'Akali, Al-Namr bin Tawlib bin Zuhair, Dīwān Al-Nimr bin Tawlib, investigation by: Muhammad Nabil Tarifī, Beirut, Dār Sadir, 1st edition, 2000.
- 'Umar, Ahmad Mukhtar, Mu'jam Al-Sawāb al-Lughawi, Cairo, World of Books, 1st Edition, 1429 AH - 2008.
- 'Ayāsirah, 'Abdullah Mahmoud, Nazariyyāt Al-Ikhtiṣāṣ fi al-Nahw al-'Arabi fi Ḍaw'i al-Lisāniyyāt Al-Ḥadithah, Oman, al--Safir Press, 1st edition, 2015.
- Al-Ghalayīni, Mustafa, Jami' al-Durus Al-'Arabiyyah, reviewed and revised by: Muhammad As'ad Al-Nadri, Beirut, Al-Maktaba Al-'Asriyya, 35th edition, 1418 AH - 1998.
- Al-Farisī, Al-Hasan bin Ahmad bin 'Abd Al-Ghaffar, al-Masa'il al-Baṣariyyāt, investigated by: Muhammad Al-Shatir Ahmad, copyright reserved for the investigator _ 1 edition, 1405 AH - 1985.
- Al-Farazdaq, Hammam bin Ghalib, Diwan Al-Farazdaq, investigation by Karam al-Bustani, Beirut, Dar Beirut, 1404 AH - 1984 AD.
- Ibn Qutayba, 'Abdullah bin Muslim, Al-Ma'āni Al-Kabir fi Abyāt Al-Ma'āni, Beirut, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiya, 1st edition, 1405 AH - 1984.
- The Arabic Language Academy, Kitāb al-Alfādh wa-al-Asālīb, introduction by: Muhammad Shawqi Amin, and Mustafa Hejazy, Cairo, 1420 AH - 2000.
- Al-Kattani, 'Abdullāh, Majallat Da'wat Al-Ḥaqq, iss. 126, Rabat, Journal of the Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, 1970.
- Ibn Malik, Abu 'Abdillah Jamal al-Din Muhammad, Tasheel Al-Fawā'id wa-Takmeel al-Maqāṣid, investigated by: Muhammad Kāmil Barakāt, Dār al-Kitāb al-'Arabi, without edition, 1387 AH - 1967.
- Ibn Malik, Abu 'Abdillah Jamal al-Din Muhammad, Al-Khulāsat fi al-Nahw, investigation by: Suleiman 'Abd al-'Aziz al-'Uyyouni, Riyadh, Dār al-Minhaj, 1st edition, 1428 AH.
- Al-Murādi, Al-Hasan bin Qasim, Al-Janā Al-Dānī fi Hurūf Al-Ma'āni,, investigated by: Fakhr Al-Din Qabāwah, and Muhammad Nadim Fadil, Beirut, Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, 1st edition, 1992.

- Al-Maidāni, Abu Al-Fadl Ahmad bin Muhammad Al-Naisābūri, Majma' Al-Amthāl, investigation by: Muhammad Muhyi al-Dīn 'Abd al-Hamid, Cairo, Al-Sunna Al-Muhammadiyah Press, without edition, 1955.
- Ibn Maimūn, Muhammad ibn Al-Mubarak, Muntahā Al-Ṭalab min 'Ash'ār Al-'Arab, investigated by: Muhammad Nabil Tarifi, Beirut, Dār Sadir, 1st edition, 1999.
- Nāzīr al-Jaish, Muhib al-Dīn Muhammad ibn Yousuf, Tamhid Al-Qawā'id Be-Sharh Tashil al-Fawā'id, investigation by: 'Ali Muhammad Fakhir, and others, Egypt, Dār al-Salam, 1st edition, 1428 AH - 2007.
- Al-Najjar, Muhammad 'Ali, Lughawīyyātun wa-Akhtā'un Lughawīyyātun Shā'i'ah, reviewed by: 'Amir Al-Najjar, Cairo, Dār Al-Hidaya, without edition number, 1406 AH - 1986.
- Al-Hashimi, Zaid bin Riā'ah, Kitāb Al-Amthāl, investigated by: Ibrahim Ali Kurdi, Damascus, Dār Sād Al-Dīn, 1st edition, 1423 AH - 2003.
- Hisham, Ibn 'Abdillāh bin Yousuf, Mughni Al-Labib 'an Kutub al-'A'ārib, investigation by: 'Abd al-Latif al-Khatib, Kuwait, National Council for Culture and Arts, 1st edition, 1421 AH - 2000.
- Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din, Al-Nahwi al-Halabi, Sharh Al-Mufasssal,, investigated by: 'Abd al-Latif Al-Khatib, Kuwait, Dār al-'Urouba, 1st edition, 2014.

Secondly: Academic Theses:

- Al-Rumani, Ali bin 'Isā, Sharh Kitāb Sibawaih, investigation by: Saif al-'Arifi, Riyadh, Al-Imam University, a scientific thesis, 1998.

Thirdly: Websites:

- <http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=43398>
https://www.alukah.net/literature_language/0/120787
<http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=82274>